

الكائن «الحديث» في وجه المحاكم الدينية

محمد نزال

إذا طالبت باجرة وكانت غيرها تقبل الإرضاع باجرة أقل، أو بدون اجرة، فإن لأب حينئذ أن يسترضع له أخرى. وفي هذه الصورة إذا لم تقبل الأم بإرضاع الغير ولدها وأرضعته هي بنفسها، لم تستحق بإزائه شيئاً من الأجرة. (الموقع الرسمي للمرجع). هكذا، لكي نفهم الأحكام التي تصدرها المحاكم الشرعية في لبنان، في قضايا الخلافات الزوجية، مثلاً، علينا العودة إلى المراجع الدينية العليا. المفسرون، من رجال الدين المسلمين، قديماً ومن سار على أقدامهم حديثاً، استخلصوا هذا مما ورد في الآية القرآنية: «فإن أرضعن لكم فاتهم أجورهن». بلا شك، ستجد الكثير من الآيات، ومن أحاديث السنة النبوية، ما يدعو إلى «رحمة» المرأة. هذه سياخذ بها، كأولوية، من هو «لطيف» النفس بطبعه. أما الأحاديث الأخرى، من المصادر نفسها، التي يمكن أن يُستفاد منها لتفسير رأس المرأة... فسيأخذ بها، كأولوية، من هو «جلف» النفس. الناس ضحايا طبائع نفوس المشايخ. بذلك يمكننا أن نفهم الصراع الدائر بين «مشايخ» جاؤوا من مدرسة واحدة. الصنف الأول ستجده ينقل حديث «المرأة ربحانة» بكثرة. الثاني ستجده ينقل حديث أن «المرأة ناقصة عقل ودين» أو حديث «تخبروا لنظفكم أوعية». وخذ على ما يمكن أن يفعل حديث كهذا، نبوي، بصاحب نفس هي أصلاً مستعدة لكل شر. من هنا، أيضاً، يُمكن أن نفهم نمطية «الشيخ الوردية» (الكيوت) السائدة هذه الأيام. هذا الذي يدس الصلف من التراث تحت التراب، مكفياً بالقول: «هؤلاء لا يُمثلون الإسلام». طبعاً، ستتهافت وسائل الإعلام، خاصة تلك «الكيوتية» النزعة، لاستضافته وتقديمه للناس على أنه «حبل النجاة». قبل ثلاث سنوات، وإثر إقرار رفع سن الحضانة عند الطائفة السنية في لبنان، اعتصمت بعض النسوة، أمام المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، للحصول إلى إقرار مُماثل. يومها كان رد مدير التبليغ الديني في المجلس الشيخ عبد الحليم شرارة، أن «هذا التحرك مضيعة للوقت. إن الأحكام الشرعية في هذا الموضوع واضحة، ولا يُمكن تغييرها إلا من خلال بحث فقهي يُمكن أن يدوم لأجيال عديدة». كان الشيخ مُحققاً هنا. لكن فاتته أن هذا كان ينطبق على حقبة «ما قبل الإنترنت». المسألة الآن، حتماً، لن يحصل فيها تغيير غداً، وهذا حتماً أيضاً، لن يدوم لأجيال عديدة. على الأرجح أن الشيخ سيعيش ليراه بنفسه.

لنحاول أن نفهم ما يحصل أكثر. المحكمة الشرعية الجعفرية في لبنان تعتمد، بشكل أولي، فتاوى المرجعية الشيعية العليا في النجف - العراق. المرجع الأعلى هناك حالياً هو السيد علي السيستاني. يرد إليه سؤال: «هل تستحق الأم الأجرة على حضانه ولدها؟». يُجيب: «الظاهر أن الأم تستحق أخذ الأجرة على حضانه ولدها، إلا إذا كانت متبرعة بها أو وجد مُتبرع بحضانهه. ما الذي يعنيه هذا؟ الطفل هو «ملك» للأب (بالدرجة الأولى). مسألة النسل الأبوي معروفة عند العرب قديماً، وقد أقرها الإسلام، وبالتالي يُمكن

الديني» نسبي فقط بين المتزوجين. الآن الحديث عن تفصيل الحضانه. هذا هو شرعها، الشرع الذي تعمل به المحكمة التي ذهبت إليها طائفة، أقله في الظاهر، والآن هل ثمة من سيقول: «الدين، أيضاً، لا يحمي المُغفلين؟». ماذا يبقى هنا من الدين؟ إيمان، كفاطمة، ككل اللواتي صُدمن لاحقاً، هن ضحايا «صدمة الحدائث». هذه الصدمة التي أسهبت فلاسفة ومثقفون وعلماء اجتماع، شرقاً وغرباً، في الحديث عنها. لم تكن لتفعل فاطمة ما فعلته، متحدية الشرع و«القبيلة» وما بينهما، لو عاشت قبل منتهي عام على الأرجح. المرأة في المجتمع القبلي ليست كياناً قائماً بذاته. هي دخيلة على قبيلة «بعلها». الآن اختلف الحال. تولد في مدينة، أو ريف متمدّن، تدخل المدرسة، تُشاهد العالم من شاشة صغيرة، تتعد بنفسها، تقرأ وترى وتسمع عن حقوق الإنسان والمرأة. نحن أمام كائن «حديث» في وعيه... إنّما محكوم لقلب قديم. لم يعد يُرضيها القانون القديم. القانون المحكوم للنص الديني الأقدم، لذا، حتى عندما يكون حلال أوجه، ستجد الشيخ يقول منذراً: «لا اجتهد مُقابل نص» (علماً أن القضية المثارة ثمة من اجتهد فيها. في إيران مثلاً، يرتفع سن الحضانة إلى 7 سنوات للصبى). إذاً، تكتشف المرأة أنها مُلزّمة، قد أُلزمت نفسها، من حيث لا تدري، بما رُبما لم تكن لتلزم نفسها به لو كانت تدري. القصة في المعرفة المسبقة. بالمناسبة، فاطمة مُحجّبة، وهي، بحسب بعض عارفيها، مُلتزّمة دينياً. هذا ليس تفصيلاً.

نحن امام كائن «حديث» في وعيه... إنّما محكوم لقلب «قديم» (هادي المسك)



مرعب الذي كُلف تمثيل المجلس القديم، ما حال دون تسليم جدول الموجودات والجردة العامة للمستشفى، وجدول المستشفيات مع صفاتهم ورواتبهم، وجدول الأطباء واختصاصاتهم ودوامات عملهم، والبيانات المالية المتعلقة بالفترة السابقة حول مستحقات الجهات الضامنة والديون المترتبة للموردين وسواهم، على أن تعدّ الإدارة القديمة في مهلة أقصاها أسبوع واحد، ومن المفترض أن تصدق الوزارة المحضر خلال أسبوع، بالتزامن مع تحويل توابع اللجنة الجديدة إلى محضر لبنان لتعديل «تحريك الحساب» الذي يتيح لها صرف الأموال والتوقيع عليها.

آخر، يبرز من خلاله أسباب إزاحته عن إدارة المستشفى. يمني عازار نفسه بمنصب رئيس طبابة كسروان الذي يشغله راهناً الدكتور جورج الحاج، وتنتهي ولايته في الأول من كانون الأول المقبل. لكن البازار لم يتمّ وعازار لم يقدم استقالته، فالوزارة وافقت على تعيينه في منصب طبيب مراقب، بعد أن قبل البون بالحصول على منصب رئيس طبابة كسروان لمصلحة الدكتور نادر الحاج، مقابل تخليه عن منصب مفوض الحكومة في مستشفى البوار لمصلحة فريد الخازن. لم تجر عملية التسليم والتسلم بحضور عازار وكل أعضاء مجلس الإدارة السابق، باستثناء توفيق

إتمامها صباح الخميس) وقضى بتعيين الدكتور توفيق مرعب (عضو في مجلس الإدارة القديم ومحسوب على فريد الخازن) مفوض الحكومة عطاالله (محسوب على منصور البون). تشير مصادر «الأخبار» إلى أن التسلم والتسليم كان من المفترض أن ينجز صباح الخميس، لكنه تأجل حتى صباح أمس الجمعة، بسبب عدم جاهزية البيانات المالية والإدارية المفترض أن يسلمها عازار للجنة الجديدة، وفق ما تؤكد وزارة الصحة. في الواقع، توجه عازار إلى وزارة الصحة الخميس لتقديم استقالته مقابل تعيينه في مركز

من وزير الصحة. عملية التسليم والتسليم المؤجلة منذ أربعة أشهر، أعيد تنفيذها بموجب قرار جديد حمل الرقم 1990 أصدره أبو فاعور في 2016/11/2، وقضى بتعديل القرار القديم القاضي بتشكيل لجنة لتسيير أعمال المستشفى، عبر إضافة عضوية الدكتور ريمون قزي (محسوب على القوات اللبنانية) إلى اللجنة، وإبقاء الدكتور أندره قزيلي (تبار وطني حز) رئيساً لها مع 5 أعضاء آخرين (4 للتيار الوطني الحز، وآخر مستقل)، وبيار عطالله (محسوب على منصور البون) مفوض حكومة. قبل أن يلحق بتعديل ثان في اليوم التالي حمل الرقم 2026 (آخر التسليم والتسليم يوماً واحداً بعد أن كان من المفترض



(هروان بو حيدر)

الناشطات للاعتصام أمامه، وهي تصرخ منفعلة: «الفساد الفساد، جواً جوا العمامات». يأتي هذا الانصهار في وقت يجهد فيه بعض المشايخ على تصوير القضية بأنها نزاع قائم بين مُتدينين يُطبقون الشرع وعلمانين إلغائين، وهو ما يُترجمه فعل أحد المشايخ الشرعيين عندما طلب من إحدى الصحافيات أن تقف مع مذهبها وهي تتناول القضية: من يتأمل في «طبيعة» الفئات المشاركة، يُدرك أن الأمر حقوقي بحث، وهو بخلاف كل ما يجهد عليه القضاة الشرعيون المستفيدون من تركيبة هذا النظام الذكوري. آباء وأمّهات، يافعون وكبار في السن كانوا مُنغلقين وهم يُرددون الشعارات المُنددة بأحكام المحاكم الشرعية. وعلى الرغم من أن الهدف من «التجمهر» أمام مخفر الغبيري هو التضامن والمطالبة بإطلاق سراح فاطمة، إلا أن المطلب كان أوسع، وهو يشمل السعي إلى رفع سن الحضانة وإلى كف أيدي القضاة الذكوريين عن رسم أقدار النساء باسم الشرع والنصوص. تقول إبراهيم إن الحملة أطلقت هاشتاغ جديداً يحمل شعار: «حضانتني ضد المحكمة الجعفرية»، في خطوة تشجّع على فضح الكثير من قصص الأمهات المظلومات من قبل المحكمة. أما بالنسبة إلى فاطمة، فقد أمهلت الحملة المعنيين حتى مساء اليوم كي يُطلق سراحها، وإلا فستتأنف تحركاتها الاحتجاجية. يقول الباحث دومينيك أورفوا في كتابه «تاريخ الفكر العربي والإسلامي»، في معرض تناوله لأولى التشكيلات القدرية، أن تبرير عمل أي سلطة بارتباطها المباشر بالإرادة الإلهية كان من المفترض أن يؤدي إلى احتجاج تلقائي على المعاصي المرتكبة. ليسرد في ما بعد نشوء الموقف التمرد من هذا الواقع. يقول أورفوا إن أبرز المُتمردين كانوا يحتجون على فكرة أن يكون الله هو من يسبب أفعال هذه السلطة السيئة.